اسم المقال: تمكين المرأة العراقية في قطاعي الحماية الاجتماعية والتعليم العالي للوصول إلى عالم مستدام
اسم الكاتب: د. عواطف نصيِّف جاسم السعديّ، رنا زهير طوبيا خامس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1387
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 20:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تمكين المرأة العراقية في قطاعي الحماية الاجتماعية والتعليم العالي للوصول إلى عالم مستدام[▽]

(بحث نظري)

Empowering Iraqi women In Social protection and higher education sectors achieving a sustainable world (Theoretical research)

د. عواطف نصيِّف جاسم السعديّ[*]
رنا زهير طوبيا خامس[**]
Dr. Awatif Saddi
Rana Tobia

- **الملخص :**

لقد حظيت قضية التمكين بالآونة الأخيرة باهتمام محلي وعالمي؛ لأنَّه عملية مقصودة هدفها ووسيلتها الإنسان؛ لتحقيق نمو متكامل اجتماعياً واقتصادياً يرمي إلى تنمية مهارات الفرد وصقله، وتعزيز احترامه لذاته فضلاً عن زيادة قدرته على اتخاذ القرارات، وتحويلها إلى إجراءات فاعلة لصنع القرار. وعليه، فإنَّ هذه الورقة البحثية تقدِّم دراسة نظرية عن واقع المرأة العراقية في مجال الرعاية الاجتماعية، إذ تعاني من قلة التخصيصات المالية فضلاً عن التعسُّف في الشروط لشمولها براتب الرعاية. كما تتطرَّق الورقة إلى واقع المرأة في التعليم العالي،إذ تعاني من الحرمان شبه المطلق من تولي القيادات الجامعية كما تعاني من التهميش وضعف الممارسة في جانب الحرية الأكاديمية والذي يُعدُّ نوعاً من أنواع العنف. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من المقترحات لتعزيز وتمكين المرأة في المجالين المذكورين بدءاً بتشجيع المشاريع الصغيرة إلىإقرار مبدأ الكوتا كنقطة انطلاق في طريق تمكين المرأة في التعليم العالي.

- **الكلمـات المفتاحيـــة:**

تمكيـن المرأة، الحمايـة، التعليـم، التنميـة المستدامة، التمكين الاجتماعي، التمكين الاقتصادي

- **Abstract:**

▽تاريخ الاستلام : 2022/7/12 ، تاريخ القبول :29/ 8/ 2022 ، تاريخ النشر : 2022/9/30

* تدريسية في الجامعة المستنصرية– كلية الاداب – قسم اللغة الفرنسية. awatifalsaadi@yahoo.com

* وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / مكتب الوزير– قسم العلاقات العربية والدولية r_z_t1977@yahoo.com

Recently, empowerment subject has received local and global attention as it is a deliberate process, whose goal and means is the human being, in order to achieve integrated social and economic growth. Further, it aimed at developing and refining individual skills and enhancing his self-esteem. In addition, to increasing his ability to take decisions and transforming them into effective procedures to make the decision.

Accordingly, this research paper presents a theoretical study on the reality of Iraqi women in social care field, where they suffer from a lack of financial specializations in addition to the arbitrariness of the conditions for inclusion in the care salary. The paper also deals with the reality of women in higher education, where they suffer from almost absolute deprivation from taking over university leadership, as well as marginalization and weak practice in terms of academic freedom, which considered as a type of violence. The study concluded with a number of proposals for the promotion and women empowerment in the two mentioned fields, starting with encouraging small projects to approving the quota principle as a starting point to empowering women in higher education.

- **Key words:**

Women's empowerment–Protection–Education–Sustainable development – Socioempowerment – Economic empowerment

- **المقدمـــة :**

تنطلق رؤية العراق (2030) من مفهوم: إنسان ممكن في بلد آمن، ومجتمع موحد، واقتصاد متنوع، وبيئة مستدامة، ينعم بالعدالة والحكم الرشيد[1]، إذ لا يمكن تحقيق هذه الرؤية من دون بناء الإنسان وطنياً عن طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة به، والتي تعمل في مضمونها على تخليص الناس من التهميش وتمكينهم من عيش حياة أفضل[2]. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأهمية الملحة لتحقيق الهدف الأول في خطة التنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر، وتسريع تحقيق الهدف الخامس المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء –في التعليم العالي تحديداً– وذلك لقرب هذين المجالين من مجال عمل الباحثتين.

لقد رُصِدَ تدني واقع المرأة العراقية غير العاملة، والفاقدة للمعيل المشمولة براتب الرعاية الاجتماعية سواءً أكانت (أرملة، أم مطلقة، أم عزباء) وما تواجهه من عقبات تعوق تحقيق أهدافها بعد دراسة واقع اعتمدت البيانات الواردة في (استمارة الشمول)،فضلاً عن مواجهة المرأة المعيلة التي تعيش تحت خط الفقر احتمالات قطع الإعانة الاجتماعية عنها لأسباب واهية، ممَّا يضعها في وضع نفسي مبني على الخوف والتهديد المستمر. كما رصدت الدراسة واقع المرأة في قطاع التعليم العالي وما تتعرض له من إقصاء عن المواقع القيادية واتخاذ القرار، فضلاً عن معاناتها في مجال الحريات الأكاديمية اعتماداً على ما هو متوفر من الدراسات المتاحة في هذا المجال. ولا يمكننا فصل تدني الحريات الأكاديمية عن العنف الموجه ضد المرأة، إذ يعدُّ الإقصاء عن القيادات الجامعية وتدني مستوى الحريات ضمن العنف الوظيفي الذي يمارس ضد المرأة. ويلاحظ بأنَّ التقرير الطوعي الأول قد حدَّد من ضمن أهدافه الوطنية:(تشخيص التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة تلك التي ترتبط بخطة التنمية المستدامة، والتنافس المحتمل بينها وبين متطلبات الإنفاق والإعمار الملحة وطنياً، في ظل بيئة غير مستقرة).[3]هنا تبرز الحاجة للقضاء على الفوارق بين الجنسين والتي تضعف التماسك الاجتماعي وتعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030) وتؤثر تأثيراً سلبياً على المشاركة الكاملة للمرأة العراقية وتمكينها في كل جوانب المجتمع.

يُعدُّ موضوع تمكين المرأة والقضاء على فقرها أكبر تحدياً وطنياً يواجه الحكومة العراقية اليوم، إلى جانب المجتمع المسؤول مسؤولية تضامنية عن تهيئة الأسباب التي تساعد على تمكينها وتشجيعها

[1]–انظر التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة 2019، انتصار إرادة وطن. ص15.

[2]–المصدر السابق ص34.

[3]–المصدر السابق، ص7.

وحمايتها وفتح الفرص أمامها للوفاء بمسئولياتها الأسرية والمهنية في أي مرحلة من مراحل حياتها سواء كانت بنتاً، أو زوجة، أو مطلقة، أو أرملة لتصبح عنصراً منتجاً ومفيداً للمجتمع:(المرأة بوصفها إنساناً من بني آدم، وفرداً في المجتمع لها حقوقها وواجباتها، ولكن لها حقوق إضافية بوصفها زوجة أوأماً أو بنتاً أو أختاً كما يكون عليها واجبات إضافية بناءً على هذا الاعتبار نفسه)[1]، فالمرأة شريك كامل في بناء الوطن وعليها أن تكافح من أجل نيل حقوقها وحريتها وأن تعيش حياة كريمة.

لقد أدَّت التحديات والمعوقات الكبرى التي يعيشها بلدنا وطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى تعرض المرأة العراقية لضغوط ارتبطت بتركيبة المجتمع العراقي، فضلاً عن معاناتها مع الرجل من التمييز والقهر والاضطهاد والاستغلال:(إنَّ دراسة التنمية الاجتماعية ترتبط بالتغيير الاجتماعي[...]هذا التغيير الذي هو بحاجة ماسة إلى المشاركة الإيجابية من قبل المرأة).[2] وعليه ارتبطت مكانة المرأة العراقية بالنظام الاجتماعي السائد وكيفية تقسيم العمل بينها وبين الرجل ولا يمكن أن تتغير هذه المكانة إلا بتغيير هذا النظام، من عادات ومعتقدات وتقاليد وأعراف قبلية واجتماعية مقيدة لحرية المرأة والتي أصبحت لا تنسجم مع احتياجات المجتمع الجديدة بسبب انتشار الوعي والمعرفة بين النساء والفتيات، فضلاً عن ظروف أخرى مثل الحروب المتعاقبة وأثارها:(تعاني النساء من ظروف فقدان الأمن، وتراجع المكاسب اللاتي حصلن عليها في عمر الدولة الحديثة، إذعانين مثلما عانى الرجال من فرص أقل في ميدان العمل وكسب الدخل)[3].

يتطلَّب تعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة العراقية تكاتفاً وتكاملاً للجهود الحكومية والدولية عن طريق وضع برامج وإستراتيجيات إيجابية تعمل على المساهمة الفاعلة في توعيتها وتثقيفها ودعمها في كافة مجالات الحياة؛ لأنَّها القاطرة التي تدفع عجلة التنمية والريادة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية نحو مستقبلاً أفضل:(إنَّ التمكين ليس مجرد إجراءات فنية، بل هو عملية تغيير لثقافة التميز، وبناء ثقافة التكافؤ والمساواة بكل أبعادها القيمية والفنية والقانونية).[4]لذا يجب العمل على تخليص المرأة من سطوة الأعراف الثقافية والتقاليد الاجتماعية المفروضة حولها والتي تعيق تنمية مهاراتها وقدراتها، والعمل على تقوية القوانين والتشريعات ذات الصلة وتعزيز دور آليات الحماية الاجتماعية، وتنمية الموارد والإمكانات

[1]–انظر محمد عبد المجيد الفقي. المرأة والمجتمع– ضوابط لا قيود. الأندلس الجديد للنشر والتوزيع. مصر. 2010. ص15.

[2]–انظر د. فوزية العطية. المرأةوالتغيير الاجتماعي في الوطن العربي. قسم البحوث الاجتماعية. بغداد. 1983. ص10.

[3]–انتصار إرادة وطن، مصدر سبق ذكره ، ص6.

[4]–دليل التنمية البشرية 2008، ص151.

الداخلية للمجتمع وبما يصب في صالح جهود التنمية التي تبدأ بالتعليم والتثقيف ثم تمتد لتشمل التأهيل والتدريب المهني وبما يواكب التطور المعرفي والتقني للنهوض بواقع المرأة العراقية. ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ موازنة عام (2022) تعدُّ أقوى أداة اقتصادية وسياسية في يد الحكومة اليوم لإحداث التغييرات الساعية لتمكين المرأة العراقية. ويقع على عاتق الحكومة اليوم وضع إستراتيجيات وبرامج إنمائية جديدة وفق سياسة ذات رؤية اقتصادية مستدامة وشاملة تراعي مصلحة الطبقة المهمشة والفقيرة من النساء وتعمل على إيجاد فرص العمل اللائق لهن وبما يساهم في تحقيق نتائج إنمائية أكثر عدالةً.

من هنا جاءت هذه الدراسة، محاولة بيان فهم تمكين المرأة العراقية في قطاعي الحماية الاجتماعية والتعليم العالي وكيفية الوقوف على الوضع القائم وتقييمه، وتحديد أبعاد مؤشر التمكين الأهم وذات الأثر على مستوى التمكين الكلي في العراق لمساعدة صانعي القرار في ترجمة ذلك إلى سياسات استراتيجية فاعلة للقضاء على الفقر بصوره كافة في العراق .

- **أهمية البحث:**

إن تمكين المرأة العراقية في ظل الظروف والمتغيرات المعقدة التي يمر بها المجتمع العراقي يعتبر من المواضيع المعاصرة نظراً للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه النساء والفتيات لتعزيز مشاركتهن في جهود التنمية، ولكون عملية التمكين تعدُّ جزءاً أساسياً وجوهرياً في تنمية المجتمع؛ ممَّا يتطلب توجيه الاهتمام نحو الموارد من اجل رفع قوة المرأة ومكانتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وزيادة مشاركتها في قطاعات المجتمع المختلفة على الرغم من التحديات والصعوبات التي تواجه تمكينها سواءً كانت داخلية خاصة بالمرأة ذاتها أم خارجية مرتبطة ببناء المجتمع ونظمه وثقافته.

- **هداف البحث:**يهدف بحثنـا هذا إلى:

- إيجاد سياق يعزِّز تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية يعتمد على تطوير مهاراتها وقدراتها وثقتها بنفسها.
- تحديد العلاقة بين تمكين المرأة ونظم الحماية الاجتماعية للحصول على حقوقها الاجتماعية والاقتصادية
- تحديد العلاقة بين تمكين المرأة ونظم التعليم في العراق للحصول على حقوقها التعليمية.
- إقرار مبدأ مساواتها بالرجل بما يتناسب مع طبيعتها الأنثوية وإتاحة الفرصة أمامها لتحقيق إمكاناتها.

- تحديد التحديات التي تواجه عملية تمكين المرأة العراقية في قطاعي الحماية الاجتماعية والتعليم العالي.
- اقتراح آليات لتمكين المرأة العراقية في قطاعي الحماية الاجتماعية والتعليم العالي.

- **مشكلــة البحــث:** تتجسد مشكلة الدراسة بواقع المرأة العراقية التي عانت من ظلم الأعراف الاجتماعية والحواجز الثقافية والعمل على الارتقاء بمستواها الاجتماعي والثقافي لمستوى افضل مما هو عليه الآن نظراً لمنزلتها في المجتمع.

ويمكن صياغة مشكلة البحث الحالي في التساؤلات الآتية:

كيف يمكن النهوض بواقع المرأة العراقية اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً؟ وما الصعوبات والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة العراقية في عملية التنمية؟ ما مدى إسهام الإصلاحات الحكومية في تمكين المرأة داخل وخارج أسرتها؟ وما مدى حصول المرأة العراقية على حقوقها في حرية التعبير وتولي مناصب قيادية ؟

- **فرضيــة البحث:**

ستكون فرضيتنا قائمة على أساس أنَّ المرأة العراقية تعيش مستوى تمكين منخفض وخاصة فيما يتعلق:

- ضعف تشجيع المجتمع للمرأة (تنميط المرأة) بسبب العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية السائدة.
- الصعوبات التي تواجه المرأة العراقية في حصولها على الخدمات الاجتماعية.
- ضعف وصول المرأة العراقية إلى المناصب القيادية بسبب التمييز وعدم المساواة.

- **الاطار المنهجي للبحث:**

يعتمد البحث أسلوب العرض والتحليل لإحصائيات شبكة الحماية الاجتماعية ولمعطيات تولي المرأة المراكز القيادية في بعض مرافق الجامعة المستنصرية لرصد واقع المرأة في مجالي الرعاية الاجتماعية والتعليم العالي. بالاعتماد على البحث المكتبي مع الاستعانة بشبكة الإنترنيت.

اولاً: واقع المرأة العراقية في قطاع الحماية الاجتماعية

1- تمكين المرأة العراقية اجتماعياً في ظل التنمية المستدامة

يجب أن يرتبط مسار تنمية المرأة العراقية مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تؤكِّد أهمية بناء مجتمع شامل تسوده أنظمة مستجيبة للنوع الاجتماعي والتي تساهم في القضاء على التخفيف من الفوارق

بين الجنسين:(التنمية الاجتماعية هي جهود تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على الإنتاج واستغلال الطاقة المتاحة إلى اقصى حد ممكن من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد جميعاً بأسرع من معدل النمو الطبيعي[1](، فالتنمية عملية تهدف إلى إجراء تغيير في الهياكل الاجتماعية وتبديل المراكز والأدوار عن طريق تكافل القوى البشرية للوصول إلى مشاريع فاعلة تقود إلى إحداث التغيرات المطلوبة في المجتمع.

من أجل بناء هذا المجتمع وهذه الأنظمة يجب التركيز على أمرين أساسيين هما:

أ- العمل على وضع سياسات فاعلية وإجراء تدخلات عاجلة غير متطابقة في طبيعتها مراعية للاعتبارات الجنسانية لتمكين النساء والفتيات اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً في المجتمع العراقي.

ب- العمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة العراقية ومعالجة الأسباب الجذرية للفوارق بين الجنسين عن طريق إصلاح الأعراف والعادات القائمة السائدة منذ فترة طويلة.

شهد العراق في الآونة الأخيرة اهتماماً متزايداً بالتنمية البشرية التي تعنى بإحداث تغيرات جوهرية في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتتلاحم مع بعضها البعض من أجل إحداث تغييرات ملموسة في حياة المرأة العراقية تستهدف القضاء على الفقر والأمية، وتعزيز قدراتها وطاقاتها الذاتية لإدماجها في عملية التنمية ومشاركتها الإيجابية في المجتمع الذي تعيش فيه:(إن ضعف تمكين المرأة وعزلها عن حركة المجتمع والتقليل من فرص مشاركتها كفئة مهمة في المجتمع يعني هدرًا في طاقاتها وضياعها لدورها في خدمة المجتمع الذي تمثل نصفه أو اكثر ويؤدي بالنتيجة إلى ضياع وإهدار تلك الطاقات[2].(وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدم المساواة هي من ابرز التحديات التي تواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقد حددها التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة لعام 2019 بـ "فجوة النوع")، مع تأسيس وزارة معنية بشؤون المرأة في الحكومات السابقة، إلا أنّ الحكومتين الأخيرتين منذ عام 2014لم تتضمنا حقيبة وزارية للمرأة، وتم إحلال دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتشكيل لجنة ممثلة من مختلف الوزارات والقطاعات فضلاً عن تأسيس وحدات للنوع الاجتماعي في كل وزارة والتي تبقى قاصرة عن ضمان التمثيل الحقيقي والتمكين على الرغم من الجهود

[1] الأمانة العامة ، إدارة العمل الاجتماعي ، معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها ، 1983،ص132.

[2] – ذكره أ.م.د. سميرة حسن عطية. التحديات التي تواجه المرأة القيادية في صناعة القرار السياسي في العراق. في قضايا المرأة العراقية ما بعد العام 2003 في ظل التحولات والتحديات، ص.259.

الكبيرة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية المعنية، والمدعومة بالجهود الدولية لتضمين السلطة التنفيذيـة آلية وطنية للمرأة).[1]وعلى الرغم من التطور الملموس في واقع المرأة العراقية إلا أنَّها ما تزال تعاني من الضعف في التمكين. لذا لا بدَّ من بذل الجهود للنهوض بواقع المرأة العراقية باستخدام كافة الأساليب المتاحة لتعزيز حقوقها وحمايتها في وقت الأزمات:(إنَّ معركة التنمية تحتاج إلى حشد الطاقات البشرية ذكوراً وإناثاً والتعبئة الشاملة لتحسين أوضاع المجتمعات العربية بصورة عامة وتحسين مركز المرأة بصورة خاصة[2].(هنا تقع مسؤولية إصلاح الواقع الحالي للمرأة العراقية على الدولة عن طريق وضع السياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق تمكين المرأة ورفع شأنها وإثبات ذاتها وتحقيق أهدافها وزيادة ثقتها بنفسها كي تكون فاعلة في المجتمع بدلاً من أن تكون يداً معطلة:(مفهوم التمكين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم تحقيق الذات أو حضورها وتعزيز قدراتها على المشاركة والاختيار الحر، وهذا ما يختصره مفهوم تعزيز القدرات).[3]

يقدم المخطط أدناه توضيحاً لأهم المقومات التي تساعد صانعي القرار على تمكين المرأة العراقيـة في قطاعي الحماية الاجتماعية والتعليم العالي:*

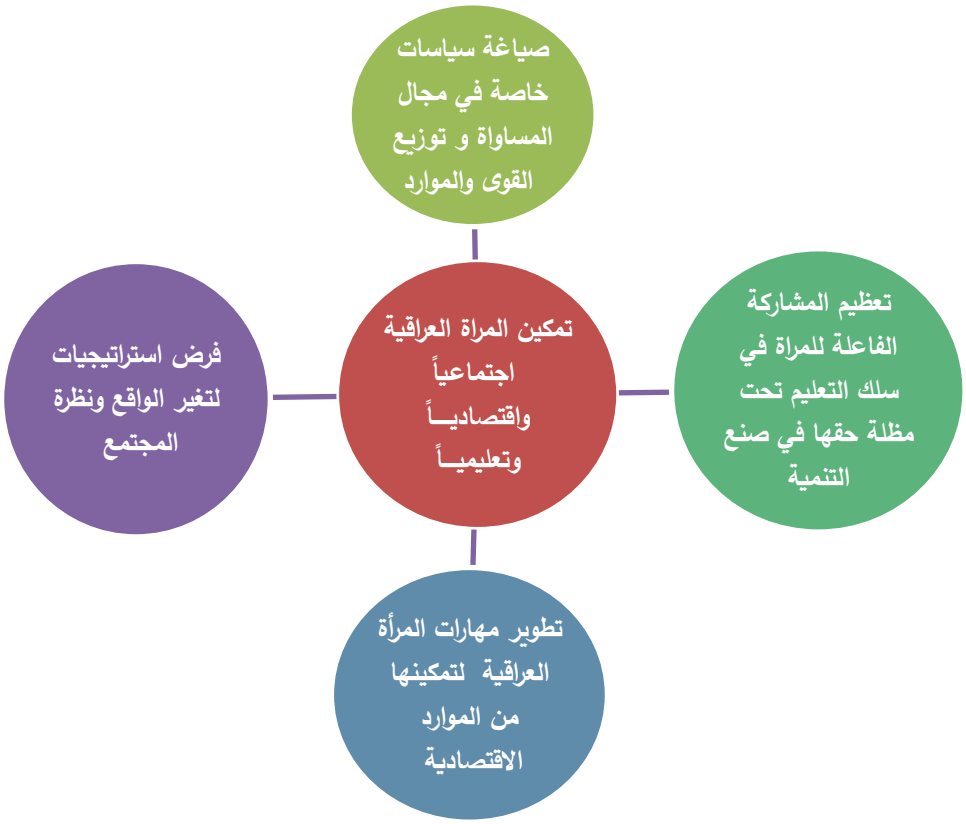
---

[1]–مصدر سبق ذكره، ص29.

[2]–دراسة مقدمة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى المؤتمر العالمي للمرأة ، المرأة العربية / التعليم – العمل – الصحة ، 1980، كوبنهاجن.

[3]–صابر بلول،التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، ص650.

* فهيمة كريم المشهداني (2012) سياسات تمكين المرأة البرامج والمعوقات : رؤية اجتماعية ، مجلة العلوم التربوية والنفسية – كلية الآداب– جامعة بغداد، العراق، ع 88 ، ص 258 – 275.



إن قانون الحماية الاجتماعية رقم (11) لعام 2014 تضمن مصطلح الإعانات النقدية والخدمات الاجتماعية والذي يقصد به: حق كل فرد أو أسرة ممن هم دون خط الفقر في الحصول على الإعانات النقدية والخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والذين يتم شمولهم بأحكام القانون أعلاه وفق الاستهداف الديموغرافي، واعتماد بيانات الفقر، والبحث الاجتماعي سنوياً وفق استمارة الشمول المعدة بالتنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التخطيط.

سنتعرض الآن إلى نصيب المرأة العراقية في الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في قطاع: (الحماية الاجتماعية /العمل والتدريب المهني/ ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة/ التقاعد والضمان الاجتماعي) لتمكينها اجتماعيـاً واقتصاديـاً:

1- فيما يخص الإعانات النقدية المشروطة الممنوحة للنساء فاقدات المعيل والمقدمة من قبل دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة

تشير الإحصائيات حتى نهاية العام (2021) إلى وجود أكثر من (427) ألف أسرة عراقية فاقدة للمعيل تعيلها امرأة، هذه الإحصائية تؤكد أنَّ ربة الأسرة مع كافة أفرادها بحاجة إلى الخدمات التي تقدمها وزارة العمل سواء كانت إعانات نقدية أو خدمات اجتماعية أو نفسية.

– الجدول رقم (1) يبين عدد النساء المستفيدات خلال عامي (2020 و2021) من القروض الميسرة الممنوحة لهن لتمكينهن اجتماعياُ واقتصاديا [*]

هيئة الحماية الاجتماعية للمرأة /القروض الممنوحة خلال عامي 2020– 2021		
1	القروض الممنوحة للمستفيدات خلال عام 2020	20 مستفيدة
2	القروض الممنوحة للمستفيدات خلال عام 2021	10 مستفيدات

يتضح من الجدول السابق انه على الرغم من وجود آلية وطنية للنهوض بواقع المرأة العراقية إلا أنها باتت غير كافية للعيش الكريم في وقتنا الحالي، فالمرأة ألفقيرة المشمولة براتب الإعانة اجتماعية تتقاضى راتباً شهرياً مخصص لها ولأفراد أسرتها من (هيئة الحماية الاجتماعية – دائرة حماية المرأة) التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية مقداره (000,125) ألف دينار عراقي أي: ما يعادل (85.33$) أي: إنَّ دخلها اليومي هو (2,844 $) مضاف إليه حصول الطفل الأول في العائلة على مبلغ إعانة قدره (000,75) ألف، وحصول الطفل الثاني على مبلغ إعانة قدره (000,75) ألف، أمَّا الطفل الثالث فيشمل بمبلغ قدره (000,50) ألف دينار فقط. السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل هذه المبالغ من الإعانات النقدية الشهرية المشروطة كفيلة بتمكين المرأة العراقية التي تعيش وأفراد أسرتها تحت خط الفقر للعيش بقدر محترم من الكرامة؟

- الجدول رقم(2) يوضح عدد النساء المشمولات بالقروض الممنوحة خلال عامي (2020 و2021) في بغداد والمحافظات من قبل دائرة العمل والتدريب لتمكين النساء العاطلات عن العمل عن طريق صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وبرنامج إستراتيجية التخفيف من الفقر.[2]

دائرة العمل والتدريب المهني			
1	القروض الممنوحة ضمن برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل	المجموع	فئة النساء

[1*] إحصائية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – هيئة الحماية الاجتماعية – قاعدة بيانات دائرة الحماية الاجتماعية اللمرأة لعام 2021.

[2] إحصائية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – قاعدة بيانات دائرة العمل والتدريب المهني لعام 2021.

	وبرنامج إستراتيجية التخفيف من الفقر خلال عام 2020 (بغداد والمحافظات)	483	6
2	القروض الممنوحة ضمن برنامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وبرنامج إستراتيجية التخفيف من الفقر خلال عام 2021 (بغداد والمحافظات)	810	39

- الجدول رقم(3) يبين مجموع المشمولين براتب المعين المتفرغ وعدد النساء المعاقات المتقدمات للدراسات العليا من قبل دائرة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة خلال عامي (2021-2022).[1]

هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة		
1	مجموع المشمولين براتب المعين المتفرغ خلال عام 2020	155960
2	مجموع المشمولين براتب المعين المتفرغ خلال عام 2021	3233
3	عدد النساء المعاقات المتقدمات للدراسات العليا لعام 2020	100
4	عدد النساء المعاقات المتقدمات للدراسات العليا لعام 2021	149

- وأخيـراً الجدول(4) يوضح الخدمات الاجتماعية التي تقدمها دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للنساء المشمولات بخدمات التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال في عامي (2020 و2021)*

دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال		
1	مجموع النساء المشمولات بالضمان	62433
2	مجموع النساء المستمرات بالعمل	21390
3	مجموع النساء المشمولات بالضمان خلال عام 2020	6889
4	مجموع النساء المشمولات بالضمان خلال عام 2021	1765

[1] إحصائية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – قاعدت بيانات دائرة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة 2021.

* إحصائية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – قاعدة بينات دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال لعام 2021.

5	مجموع المتقاعدات والمنتهية عقودهن خلال عام 2020	10964
6	مجموع المتقاعدات والمنتهية عقودهن خلال عام 2021	2546

يتضح من الجداول أعلاه حجم المعوقات التي تحد من عملية تمكين المرأة وأنه لا بد أن تتوافر للمرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الإيجابية في حركة التنمية وتوجيهها، يأتي في مقدمة هذه المعطيات التخصيصات المالية اللازمة والتي تضعها في موقع القوة ويجعلها قادرة على تحقيق ذاتها وخدمة مجتمعها.

ب – تمكين المرأة العراقية اجتماعياً واقتصادياً

يعود مبدأ (تمكين المرأة) لمفهوم تقوية قدرتها الروحية والاجتماعية والاقتصادية لزيادة استقلالها الذاتي والمطالبة بحقوقها والعيش بكرامة وحرية من دون تمييز في المجتمع. وقد اختارت هيئة الأمم المتحدة هذا المبدأ ليشكل حجر زاوية في منظومتها التنموية التي استهدفت النهوض بدمج النساء والفتيات من الفئات المهمشة في التنمية عن طريق مأسسة المبدأ وتحويله إلى سياسات و برامج تنموية تقود إلى تعزيز تبادل الموارد والخبرات لتجاوز الفوارق القائمة على النوع الاجتماعي و النهوض بمستوى مشاركة المرأة و رفاهيتها في مجتمعها:(مساهمة المرأة الفعالة في المجتمع إنَّما تضيف مورداً بشرياً مهماً لمواجهة تحديات التقدم والتطور والنمو، ومن ثم فإنّ َالأيمان بضرورة تمكين المرأة من الإسهام في حياة مجتمعها عطاءً وأخذاً قد استقر كضرورة من ضرورات التنمية هدفاً ووسيلة، وأصبح من شبه المسلمات لدرجة بأنّ للمرأة دوراً اجتماعياً وإنسانياً وتربوياً واقتصادياً عليها أن تؤديه وعلينا أن نخطط له[1].

أصبحت مشاكل المرأة العراقية مرآة لمشاكل المجتمع الذي تعيش فيه، وأنَّ قضية تمكينها اجتماعياً واقتصادياً باتت ترتبط بالمجتمع بأسره، لذالا بدَّ مضاعفة الجهود لتوعيتها وتحرير عقلها من المفاهيم التقليدية التي تكبل حريتها لتدرك بوضوح أسباب عجز وتخلف مجتمعها وبالتالي تخلفها هي، فتعمل على تغيير تلك الأسباب: (التقاليد والعادات الاجتماعية الراسخة تشكِّل عبئاً ثقيلاً على كاهل المرأة المتعلمة التي بدأت تدرك الحقوق التي سلبها إيَّاها المجتمع وتتطلع إلى عالم متقدم وجديد حيث تتواجد حرية التعبير، أي: تعبيرها عن ذاتها من التجاوب غير المقيَّدة بسلاسل التقاليد).[2]

[1]– م. كريمة شافي. مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية بعد عام 2003. في ، قضايا المرأة ما بعد 2003 في ظل التحولات والتحديات. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص 343.

[2]–انظر د. سلوى الخماش. المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف. دار الحقيقة للطباعة والنشر .بيروت. 1973. ص29.

ولا بدَّ من معرفة الفرق بين تمكين المرأة الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يوضحه الجدول (5)*

أنواع التمكين		
	الهدف	الغرض منه
التمكين الاجتماعي	تقوية المرأة العراقية اجتماعياً عن طريق زيادة مكانتها في الهياكل الاجتماعية عن طريق ممارسة صلاحياتها وقدراتها داخل الأسرة وخارجها من أجل بناء ثقافة اجتماعية تحد من السيطرة الذكورية.	حصول المرأة العراقية على حقوقها كالحرية والمساواة وتعزيز استقلاليتها.
التمكين الاقتصادي	حصول المرأة على مورد منتظم أو قرض ميسر يساعد في إلغاء كافة صور التمييز والعمل على استغلال قدراتها ومهاراتها التي تقود إلى رفع المستوى الاقتصادي للعراق عن طريق تسخير كافة الظروف والإمكانيات الأساسية.	التخلص من المشاكل المادية التي تواجه الأسرة العراقية عن طريق مساعدة المرأة للرجل في تحمل مصاعب الحياة.

باتت المرأة العراقية أسيرة النظم والأطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عملت على إقصائها وأبعادها عن الموقع الاجتماعي المناسب لإثبات كفاءتها ألفكرية والمهنية وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً والسبب الرئيسي هو النظام الأسري الصارم الذي يجبرها على البقاء كربة بيت تلبي حاجة الرجل والعناية بالأطفال، أمَّا السبب الثاني فهو الأشد قسوة والذي يرتبط بالمنظومة الاجتماعية والدينية التي تضع المرأة دائما في مقام ادنى من مكانة الرجل وتحجب عنها أي فرصة للارتقاء الاجتماعي والاقتصادي لتنال حقوقها الإنسانية:(يشير مصطلح التمكين في موضع آخر إلىإزالة كافة العمليات والاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تؤدِّي إلى تنميط النساء، والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب ادنى)[1].

لذا لا بدَّ من إحداث تغيير في منظومة القيم الاجتماعية السلبية السائدة المرتبطة بتمكين المرأة العراقية وضرورة إدخال أنساق جديدة من القيم الإيجابية وترسيخ التقاليد المفيدة التي تدعم عملها لمواكبة التطورات والتغيرات في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصاديـة والتعليمية لإحداث التغيير المستقبلي المطلوب: (لا يمكن أن يوجد أي سبب يبرر التمييز بين الرجال والنساء فيما يتعلق باحتياجاتهم، وأوضاعهم الحياتية أو كفاءاتهم المهنية)[2].

[1]–أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ص 98.

[2]–ذكرته ناي بنسادون، في حقوق المرأة منذ البداية حتى أيامنا. عويدات للنشر والطباعة. بيروت، 2001.ص185.

ثانيا: تمكين المرأة في قطاع التعليم العالي

لا يختلف قطاع التعليم العالي في عدم تحقيق المساواة بين الجنسين عن بقية القطاعات. إلا أن تأثيره اعمق لما يفترض إن تتمتَّع به هذه الشريحة من رقي وخلق ينأى بها عن الظلم أو استباحة الحقوق. لا بد من الإشارة إلى أن معاناة المرأة العراقية هي معاناة مزدوجة، فمن جانب هي تعاني مع الرجل ظروف البلد الخانقة من سيادة نظام المحاصصة، والحزبية وتفشي المحسوبية، والفساد. ومن جانب آخر تعاني من ظلم المجتمع الذكوري الذي لا ينصفها في الحصول على استحقاقها. فاليوم مع ضعف هيمنة القانون وسيطرة الأحزاب والعشائر، عادت لتسود في الأوساط الجامعية نظرة جديدة للمرأة، تم بناءها على أساس تعامل الرجل بالمرأة وليس على أساس الندية والزمالة في العمل وتبنت في ذلك بنية المجتمع الأبوي العربي(الذي هو أكثر ذكورية من غيره من المجتمعات وأشد تقليدية وأكثر محاصرة لشخصية ألفرد وثقافته وترسيخا لقيمه وأعرافه الاجتماعية التقليدية وتهميشا للمرأة واستلابا لشخصيتها، لأنه ذو طابع نوعي وخصوصية وامتداد تاريخي يرتبط بالبيئة الرعوية الصحراوية والقيم والعصبيات القبلية الغالبية. فمن المعروف أن العالم العربي هو أعظم موطن للبداوة مثلما هو أكثر مناطق العالم تأثرا ومعاناة في الصراع بين قيم البداوة وقيم الحضارة، كما أشار إلى ذلك علي الوردي في كتابه «طبيعة المجتمع العراقي»، ذلك الصراع الذي ما يزال يؤثر في بنية الثقافة والشخصية العربية[1] .

1- اختيار القيـادات الجامعيــة

يخضع اختيار القيادات الجامعية للمحاصصة، ولا توجد ضوابط أكاديمية تطبق بمساواة لترشيح واختيار هذه القيادات. وقد نصت المادة رقم (16) من الدستور العراقي على أن "تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك". علما بأن الدولة تكفل هذا التكافؤ في قطاع التعليم، وهنا ترى المرأة انحرافا حادا في التقدير عندما تبذل هي وزميلها الطالب ذات الجهود للحصول على الشهادات العليا وتكلف معه بنفس الأعمال التدريسية والبحثية في عملهما الاكاديمي إلا أنها لا تحظى بنفس التقدير على مستوى الترشح للقيادات على الرغم من تاريخ نضال المرأة العراقية الطويل من أجل الوصول إلى استحقاقاتها الوظيفية والسياسية[2].

---

[1]- إبراهيم الحيدري، الهيمنة الأبوية الذكورية في المجتمع والسلطة، الجمعة 01/07/2016
https://aljadeedmagazine.com

[2]-انظر م.د. غصون مزهر حسين، "دور المرأة العراقية في الحياة السياسية للفترة من 1958-1968" في قضايا المرأة العراقية ما بعد 2003 في ظل التحولات والتحديات. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية. بغداد 2015.

ونظرة سريعة إلى جدول رقم (5) أدناه تبين مدى ما تعانيه المرأة من إجحاف في تولي المناصب القيادية كرئيسة للجامعة أو عميدة لكلية (بعض قيادات الجامعة المستنصرية أنموذجاً):

	المركز القيادي	تاريخ تأسيسه	عدد التكليفات	الرجال	النساء
1	رئيس جامعة[1]	1962	17	16	–
3	عميد كلية الآداب	1963	11	10	1
4	عميد كلية التربية	1976	15	15	–
5	عميد كلية التربية الأساسية	1993	6	5	1
6	عميد كلية طب الأسنان	2000	7	6	1
7	عميد كلية العلوم السياسية	2005	5	5	–
8	عميد كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة	2006	6	6	–

يتضح من الجدول السابق أن اختيار القيادات الجامعية بغير أسس وضوابط وشروط تساوي بين الجميع في الترشيح الذي يعتمد اختيار الشخص المناسب وفق استحقاقات مهنية وأكاديمية وليس ضمن محاصصة ومصالح شخصية يرتقى بالعمل ويبعده عن الأهواء الشخصية للقيادي:(يبقى مستوى تمثيلية المرأة في مجال صنع القرار دون المستوى المرجو، لاسيما في المناصب السياسية والإدارية)[2]، ويتسبب في:

أ- عدم استقرار العمل وتخوف العاملين من التغييرات المفاجئة والسياسات المتخبطة.

ب- تنفيذ تعليمات الإدارات العليا في الغالب دون نقاش أو اعتراض حفاظا على رضاها.

ت- صعوبة عودة المكلف بعد انتهاء التكليف إلى مكانه الطبيعي كتدريسي بعد أن تضخمت الأنا لديه لما يراه من امتيازات (حماية وسائق وشعبة إعلامية ترافقه أينما ذهب)، مما يؤدي بالمكلف

[1]-موقع الجامعة المستنصرية https://uomustansiriyah.edu.iq/web_page.php?page_id=993&id_dept=221&lang=ar

[2]-انظر تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المرأة والتنمية، 2021 .

للسعي للحصول على مناصب أخرى بعد التكليف لذلك نراه من منصب إلى منصب وهذا ما يقلل فرصة الآخرين ومنهم النساء بالحصول على تكليف قيادي.

لقد تناولت الاتفاقيات العمل العربية والدولية الخاصة بحماية المرأة العاملة موضوع عدم تكافؤ الفرص في العمل وذكرت أن أحد (أهم عوامل الإجهاد المهني المترتبطة بالجنس مسألة التمييز بين الجنسين في مكان العمل وعدم تكافؤ الفرس وعدم المساواة والتي تترك أثرا كبيرا لدى النساء العاملات بمستوى اعلى من تأثير مسببات الإجهاد المهنية العامة مثل ضغط العمل الزائد أو ضعف المهارات أو عدم الاستفادة الكاملة من القدرات، لتشكِّل عبئا إضافياً على مسألة التوازن بين متطلبات الأسرة والعمل)[1].

2- الحريـات الأكاديمية

أولت الدراسات والبحوث أهمية قصوى للحريات الأكاديمية، وللتعريف بهذه الحريات نورد هنا على سبيل المثال توصيات مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية المنعقد في العاصمة الأردنية عمان للفترة من 15-16/ كانون الأول/ 2004، إلغاء الوصاية السياسية على المجتمع الأكاديمي، واحترام استقلال المجتمع العلمي بمكوناته: أساتذة، وطلبة، وإداريين وتجنيبه الضغوط الخارجية، والتدخلات السياسية التي تسيء إلى حرية الهيئات الأكاديمية؛ مما يوفر شرطاً ضرورياً لنجاح العملية التعليمية، وتطور البحث العلمي، وتشمل الحريات الأكاديمية حق التعبير عن الرأي، وحق نشر المعلومات، والمعارف، وتبادلها، وحق المجتمع الأكاديمي في إدارة نفسه بنفسه، واتخاذ القرارات الخاصّة بتسيير أعماله، ووضع ما يناسبه من اللوائح، والأنظمة، والإجراءات الكفيلة بتحقيق أهدافه التعليمية، والبحثية، والعلمية، وحق أعضاء الهيئات الأكاديمية في التواصل مع المجتمع الأكاديمي العالمي، والوصول إلى مصادر البيانات، والمعلومات، وتبادل الآراء، ونشرها دون قيود، أو مضايقات[2].

تعانـــي التدريسيات من محدودية ممارستها للحرية الأكاديمية مقارنة بزملائها من التدريسيين[3].ويعود ذلك إلى ما سبق ذكره من هيمنة منظومة القيم الاجتماعية والعشائرية على منظومة

[1]-تغريد فائق ناجي. أسباب العنف ضد المرأة، بحث ميداني. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للبحوث والدراسات، قسم الدراسات ،ص23.

[2]-ذكره م.د. حسين حسين زيدان. في مظاهر الحريات الأكاديمية..ممارستها ودرجتها في الجامعات العراقية، دراسة تطبيقية" الصادر عن مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص9.

[3]-المصدر السابق ص23.

القيم الأكاديمية. حيث(إنَّ التعبير عن الرأي وتوضيح السلبيات في العملية الأكاديمية بكل حرية وموضوعية ومهنية يسبب الكثير من الإحراج والمشكلات والمعوقات للتدريسيات مقارنة بالتدريسيين، لذا يصعب على التدريسية ممارسة الحرية الأكاديمية داخل الجامعات وكلياتها وأقسامها ومراكزها البحثية)[1].وتحول التعبير عن الرأي في جميع المسائل الأكاديمية والإدارية من مبدأ " نفِّذ ثم ناقش" الذي كان يعدُّ في السابق قمة الدكتاتورية وقمع الحريات، إلى مبدأ " نفِّذ ولا تناقش". ممَّا نقل وضع التدريسيات من حالة نقص الحريات إلى حالة العنف الموجه ضد المرأة. ويمكننا تحديد أهم سبب لذلك هو تقبلها للتعنيف ونقص الحريات بالتسامح والخضوع أو السكوت عنه مما يجعل الطرف الآخر يتمادى أكثر:(وغالباً ما يكون هذا السبب مفعل عندما لا تجد المرأة المعنفة من تلجأ إليه ومن يقوم بحمايتها).[2]وهنا تلجأ المرأة إلى احد الخيارات الثلاث التالية:

أ- الخضوع والانسحاب والتسليم بكل ما يملى عليها، وهذا اختيار الغالبية العظمي.

ب- الانتقال إلى مكان آخر أو ترك العمل الوظيفي بصورة كاملة، أما للبقاء في البيت أو للتوجه إلى أعمال حرة أو أعمال ريادية خاصة حيث أشارت دراسات إلى:(أن (33%) من السيدات اللواتي أقمن أعمالهن الخاصة تركن العمل في منظمات أو إدارات حكومية؛ بسبب عدم الاحترام التام والأخذ بحقيقة قدراتهن وطاقاتهن من قِبَل المديرين، وأن (29%) أشرن إلى أن سبب لجؤهن إلى الأعمال الريادية هو: (الحاجز الزجاجي / **Glass Ceiling**) الذي يحد من تقدمهن في السلم الوظيفي، والارتقاء إلى الإدارة العليا).[3]

ت- المواجهة، وهو الخيار الأخير لقلة من التدريسيات اللائي اخترن التصدي لهذا القمع الزاحف لحرياتهن مما جعلهن يتصرفن بعنف وعلى غير طبيعتهن. والذي حول المرأة في التعليم العالي من إبداء الرأي إلى الحرب الضارية التي تشنها الإدارات ضدها. حيث تدفع المرأة ثمنا باهضاً لممارستها حقها في الحرية الأكاديمية وإبداء الرأي من تشويه للسمعة وضغوطات نفسية وربما جسدية.

---

[1]-المصدر السابق ص24.

[2]-تغريد فائق ناجي، مصدر سبق ذكره. ص12.

[3]-ذكرته سهاد عادل القيسي. تشخيص واقع الأنماط الريادية عند المرأة بالجامعة المستنصرية وعلاقتها ببعض الخصائص الشخصية.بحث استكشافي ميداني في قضايا المرأة ما بعد 2003 في ظل التحولات والتحديات. مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص 235.

- **الخاتمــة:**

في ختام هذه الورقة البحثية، تم التوصل إلى أنَّ التحديات الصعبة التي تواجهها المرأة العراقية يأتي على رأسها قلة التخصيصات المالية، فضلاً عن انعدام المساواة بينها وبين الرجل ممَّا أثَّر بصورة سلبية على مستوى رفاهيتها في المجتمع وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً، وحال دون تمكنها من إبراز كامل إمكانياتها وقلَّص من فرص مساهمتها في عملية التنمية. وهنا تبرز الحاجة إلى تكثيف الجهود على المستوى الوطني من أجل مواجهة التحديات التي تعيق تمكين المرأة، وفي هذا السياق نقدم التوصيات التالية لصانعي القرار حول سبل تمكين المرأة العراقية والنهوض بواقعها الاجتماعي والتعليمي.

- **التوصيــات:**

اولاً : للنهوض بواقع المرأة العراقية في قطاع الحماية الاجتماعية:

1- دعم الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية للوقوف على الثغرات في نظام الحماية الاجتماعية والاستجابة السريعة لتسريع إصلاح مناهج وبرامج الحماية الاجتماعية تحت مظلة العمل اللائق في العراق.
2- دعم عمل الحكومة العراقية لمواجهة الأزمات بعد ما شهده العراق من صدمتي تراجع أسعار النفط وتفشي جائحة (كوفيد-19) عن طريق تطوير صندوق الإقراض وصندوق دعم المشاريع الصغيرة الذي اقر بقانون رقم (10) لسنة 2012الذي يقبل الهبات لزيادة رأس المال ويعدُّ الرافد المهم لتوفير القروض الميسرة للعاطلات عن العمل لإنشاء مشاريعهن الصغيرة والذاتية المدره للدخل.
3- العمل على إزالة المعوقات التي تقف أمام تمكين المرأة عن طريق وضع خطط وإستراتيجيات وسياسات فاعلة تهدف إلى حماية المرأة العراقية وضمان حقوقها، فضلاً عن تطوير إستراتيجيات التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة واعتماد الركائز الأساسية(ريادة الأعمال / العمل الكريم / الشمول المالي / الحماية الاجتماعية / المرأة ومنهجية سلاسل القيمة).
4- العمل على زيادة عدد شمول النساء تحت خط الفقر فضلاً عن زيادة شمول النساء الإيزيديات أثناء النزوح جراء احتلال داعش الإرهابي لمناطقهن في برامج الحماية الاجتماعية بعد أن بلغ عدد شمولهن (1250) نازحة فقط.

5- الإسراع بإقرار قانون مناهضة العنف الأسري وفتح الملاذات الآمنة لإيواء النساء المتعرضات للعنف وضمان حقوقهن القانونية والاجتماعية، وتطوير آليات الخدمات ألفضلى لضمان الاستجابة الفاعلة لخدمات الاستماع والدعم النفسي والصدمة للمتعرضات للعنف والاعتداءات الجنسية والنفسية والاجتماعية في بغداد والمحافظات بعد أن بلغ عدد جلسات الدعم حسب قاعدة بيانات وحدات الدعم النفسي في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (4400) جلسة من 2017 لغاية 2021.

ثانياً: للنهوض بواقع المرأة العراقية في قطاع التعليم العالي:

- تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في الترشيح إلى مناصب القيادات الجامعية.
- تبني نظام الكوتا في التكليف واختيار المرشحين للمناصب القيادية في الجامعات، حيث أثبتت الدراسات أن المرأة لم تتمكن من الوصول إلى البرلمان في اكثر دول العالم لولا فرض نسبة معينة كمرحلة أولى في طريق تمكين المرأة.[1]
- التكليف لمرة واحدة بمنصب قيادي يعود بعدها المكلف إلى عمله كتدريسي على الأقل مدة تساوي مدة تكليفه لإتاحة الفرصة لغيره بالتكليف.
- تشريع قانون حماية الحريات الأكاديمية ونبذ سياسة تكميم الأفواه.

الاستنتاجـــات

ومن خلال الإجابة على تساؤلات البحث ، يتضح ان البلدان العربية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة نجحت ولكن بشكل ضئيل جداً في احراز تقدم ملموس في عملية تمكين المرأة بسبب التفاوت بين الجنسين في كافة مجالات الحياة من جهة ، والموروث الاجتماعي الذي تناقلته الاجيال المتمثل بالاعراف والتقاليد والعادات المتوارثة التي تحكم المجتمع من جهة اخرى.

وعلى الرغم من وجود توجهات فاعلة لتضييق الفجوة بين المرأة والرجل في كافة المجالات الا انها واجهت معوقات ادت الى اضعاف المشاركة الانثوية في عملية التنمية ، إذ لابد أن تتوافر امام المرأة معطيات أساسية تمكنها من المساهمة الايجابية في تحسين جودة الحياة ، يأتي في مقدمة هذه

[1]-انظر جدول (1) : وضع كوتا النساء في البرلمانات العربية. في التقرير الأول لمشروع راصدات. تعزيز دور البرلمانية العراقية. طبع في شركة الأطلس للطباعة المحدودة- بغداد. 2011.

المعطيات تدعيم قدرتها اجتماعياً واقتصادياً الامر الذي يضعها في موقع القوة ويعطي مؤشراً واضحاً على تفهمها لدورها في بناء المجتمع.

ومن هنا تقع مسؤولية إصلاح وضع المرأة العراقية على الدولة بأخذ التدابير اللازمة لحمايتها وتمكينها من خلال وضع البرامج الكفيلة التي من شأنها ان ترفع من ذاتها وتحقق أهدافها وترفع ثقتها بنفسها كي تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع .